الصين احتلت المرتبة الأولى في الاستيراد من السعودية بنسبة 15 %

16.7 مليون ريال حجم صادرات المملكة غير النفطية في ديسمبر الماضي

بعض الصادرات السعودية غير النفطية

الرياض - «واس»: انخفضت قيمة صادرات المملكة السلعية غير البترولية لشهر ديسمبر 2014 وبلغت 16.745 مليون ريال، بانخفاض بنسبة 17.16% عن الفترة المماثلة من العام السابق، كما تراجعت الواردات إلى (52.430) مليون ريال بانخفاض 0.02% عن الفترة المماثلة من العام السابق، فيما بلغت نسبة الصادرات غير البترولية 31.94% من إجمالي قيمة الواردات خلال هذه الفترة.

وأوضح التقرير الشهري الصادر عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أن صادرات اللدائن والمطاط ومصنوعاتها احتلت المرتبة الأولى بقيمة 5515 مليون ريال بنسبة 32.94% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية غير البترولية، واحتلت منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها المرتبة الثانية بقيمة 5042 مليون ريال بنسبة 30.11%، فيما جاءت معدات النقل وأجزاؤها في المرتبة الثالثة بقيمة 2350 مليون ريال بنسبة 14.03% من إجمالي قيمة الصادرات.

كما جاءت الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها في المرتبة الأولى لأعلى قيمة، من حيث واردات المملكة وبلغت 14023 مليون ريال بنسبة 26.75% من إجمالي الواردات، تلتها معدات النقل وأجزاؤها بقيمة 10188 مليون ريال بنسبة 19.43%، وفي المرتبة الثالثة المعادن العادية ومصنوعاتها بقيمة 6029 مليون ريال بنسبة 11.50%.

وعلى مستوى الدول المصدرة احتلت الصين المرتبة الأولى من حيث قيمة الصادرات السلعية غير البترولية بنسبة 13.73% من إجمالي قيمة الصادرات، تلتها سنغافورة بنسبة 9.67%، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 8.47%. ومن حيث الواردات احتلت الصين المرتبة الأولى بنسبة 15.12% من إجمالي الواردات، تلتها الولايات المتحدة الأميركية بنسبة 12.58%، ثم ألمانيا بنسبة 6.91%.

احتياطي النقد الأجنبي بالسعودية يفوق 21 دولة عربية

احتياطيات قوية للسعودية من العملات الأجنبية

«العربية.نت»: ارتفع حجم احتياطي السعودية من النقد الأجنبي والذهب في شهر ديسمبر الماضي إلى 216.1 مليار ريال، بزيادة قدرها 21.4 مليار ريال عن الفترة نفسها من العام الماضي.

ووفقا للإحصاءات الشهرية لمؤسسة النقد العربي السعودي والمعلنة على موقعها الإلكتروني، فقد ارتفع رصيد المملكة من النقد الأجنبي والذهب بنسبة 12% في ديسمبر 2014 (216.132 مليون ريال) عن مستوياتها في ديسمبر 2013 عندما سجل 194.684 مليون ريال.

ويزيد احتياطي السعودية من النقد الأجنبي عن احتياطيات 21 دولة عربية مجتمعة بما فيها دول الخليج التي تتوافر لديها أموال ضخمة بالعملات الأجنبية ناتجة عن صادراتها من النفط والغاز.

ويلفت النظر إلى أن الاحتياطي النقدي الأجنبي السعودي والذهب بلغ في نوفمبر الماضي 217.784 أي بانخفاض نسبته 0.7% عن ديسمبر الماضي لكنه حقق أعلى مستوى له في شهر أكتوبر 2014 عندما سجل 222.261 مليون ريال، بحسب صحيفة المدينة.

ورغم الانخفاض الذي تتعرض له أسعار النفط فتحرص المملكة على تدعيم احتياطي النقد الأجنبي والذهب، حيث إن زيادة الاحتياطيات خاصة بالنقد الأجنبي والذهب، يعززان الثقة العالمية، وللتأكد من وجود غطاء كاف لواردات المملكة.

وتتوزع الأصول الاحتياطية الأجنبية لدى السعودية بين ودائع في بنوك أميركية وأوروبية واستثمارات في أذون خزانة وسندات صادرة عن حكومات الدول الثماني الصناعية الكبرى، وهي: الولايات المتحدة الأميركية، واليابان، وألمانيا، وروسيا الاتحادية، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وكندا.

ويشمل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد العربي السعودي، الذهب، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والنقد الأجنبي والودائع في الخارج، إضافة إلى الاستثمارات في أوراق مالية في الخارج.

54 % من سكان البلاد فقراء ويواجه 45 % منهم صعوبة في الحصول على المياه والغذاء

الانقلاب الحوثي يفاقم معاناة اليمنيين الاقتصادية

54 في المئة من سكان اليمن فقراء

صنعاء - «وكالات»: فاقم الانقلاب الحوثي في اليمن بشدة التحديات التي يواجهها الاقتصاد، الذي يحاول منذ سنوات العودة للاستقرار، حيث يعاني اليمن الذي يعتبر أفقر دولة في شبه الجزيرة العربية من الفقر ومعدلات البطالة المرتفعة.

وبحسب البنك الدولي فإن 54% من سكان اليمن فقراء، في حين أن 45% منهم يواجهون صعوبة في الحصول على المياه والغذاء.

وتؤكد بعض الدراسات أن اليمن قد يفتقر إلى المياه بحلول عام 2020، إضافة إلى ذلك يعتمد الاقتصاد اليمني إلى حد كبير على المساعدات المالية الخارجية التي ستكون الأكثر تأثرا في ظل الاضطرابات الداخلية المتفاقمة.

وقد سجل الاقتصاد اليمني نموا بـ4.8% في عام 2013، بحسب بيانات البنك الدولي إلا أن التوقعات للعام الماضي أقل بكثير عند 1.19%، رغم أن الأرقام لم تصدر بعد رسميا.

وقد تدهورت الأوضاع الاقتصادية في اليمن، إضافة إلى المالية العامة للدولة نتيجة الهجمات المتكررة على خطوط أنابيب النفط الرئيسة، وعلى الرغم من أن اليمن ليس منتجاً كبيراً للنفط، فإن قطاع الطاقة يشكل نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 70% من إيرادات الحكومة و90% من صادرات البلاد.

وقد أعلنت الحكومة اليمنية المستقيلة أن الاقتصاد والموازنة العامة تكبدا خسائر تقارب 7 مليارات دولار جراء التخريب المتكرر لخطوط نقل النفط والغاز وشبكات الكهرباء بين عامي 2012 و2014، أما عجز الميزانية فقد بلغ 8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2013.

يذكر أيضا أن سعر النفط المطلوب لتعادل المصروفات والإيرادات في الميزانية هو 215 عشرة دولارات، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2013، فيما لم تتوفر أرقام العام الماضي.

وقد تؤثر هذه الاضطرابات على المنطقة المحيطة باليمن في حال تأثر مضيق باب المندب، وهو ممر مائي يصل البحر الأحمر بخليج عدن وبحر العرب وقناة السويس يشهد مرور 8%، من عمليات الشحن حول العالم و4% من ناقلات النفط.

وسيفاقم الإعلان الدستوري للانقلابيين الحوثيين من التحديات التي يواجهها اقتصاد اليمن والذي يحاول منذ سنوات العودة للاستقرار الذي من دونه لن تتحرك العجلة الاقتصادية.

الاقتصاد الأمريكي يضيف 257 ألف وظيفة في يناير

مدينة نيويورك الأمريكية

واشنطن - «وكالات»: سجل الاقتصاد الأميركي نمواً ملحوظاً خلال يناير الماضي، حيث سجلت الوظائف نموا قويا وتعافت الأجور، مما يزيد من احتمالية قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع معدلات الفائدة في منتصف العام الجاري.

وقد ازداد عدد الوظائف غير الزراعية بواقع 257 ألفا في الشهر الماضي، وهو أعلى من التوقعات البالغة 235 ألف وظيفة، كما تم تعديل بيانات شهري نوفمبر وديسمبر لإضافة 147 ألف وظيفة.

من جهة أخرى، ارتفع معدل البطالة بشكل طفيف إلى 5.7% نتيجة زيادة القوى العاملة.

تجدر الإشارة إلى أن شهر يناير يعد الشهر الحادي عشر على التوالي الذي تتجاوز فيه زيادة الوظائف 200 ألف، وهي الفترة التي تعد أطول مدة لها منذ عام 1994.

الجنيه واصل الاستقرار أمام العملة الأمريكية في عطاء لليوم الثاني على التوالي

خسائر حادة لمافيا الدولار بعد إجراءات «المركزي» المصري

البنك المركزي المصري اتخذ إجراءات حازمة لحماية الجنيه

القاهرة - «وكالات»: مني المضاربون والمتلاعبون في السوق المصري بخسائر فادحة بعد ساعات من إعلان البنك المركزي المصري حزمة إجراءات لضبط سوق الصرف والقضاء على السوق السوداء التي تسببت في تفاقم خسائر الجنيه المصري أمام الدولار.

وخلال التعاملات الصباحية أمس مني الدولار بخسائر حادة مقابل الجنيه، حيث انخفض سعر صرف الدولار مقابل الجنيه في السوق السوداء وشركات الصرافة من نحو 7.93 جنيه خلال تعاملات أمس، إلى نحو 7.63 جنيه في تعاملات أمس.

وفي السوق الرسمي، واصل الجنيه المصري الاستقرار أمام الدولار الأمريكي في عطاء البنك المركزي لليوم الثاني على التوالي، وللمرة الثانية منذ 18 يوما، حيث بلغ سعر صرف الجنيه مقابل الدولار نحو 7.53 جنيه، وذلك في مزاد البنك المركزي أمس الأول.

وأصدر محافظ البنك المركزي، هشام رامز، ضوابط جديدة لضبط إيقاع سوق الصرف، ومواجهة المضاربات بالسوق الموازية، حيث قرر وقف بيع البنوك العملات الأجنبية لشركات الصرافة، وشراء فائض العملات الأجنبية من هذه الشركات، مقابل قيمتها بالجنيه المصري فقط، مع عدم تحويلها، أو استبدال قيمتها بعملات أخرى، أو إيداعها في حساباتها بالبنوك.

كما قرر أيضا تنظيم بيع البنوك والشراء العملات الأجنبية مع شركات الصرافة، تقييد الإيداع النقدي بالدولار للأفراد والشركات بحيث لا يتعدى 10 آلاف دولار يوميًا، وبحد أقصى 50 ألف دولار شهريًا، فيما عدا الشركات التي تحصل على إيرادات من نشاطها بالعملات الأجنبية.

وقال أحد التجار طلب عدم ذكر اسمه، أن شركات الصرافة وكبار التجار والمضاربين رغم تغييرهم لسياسة التعامل مع الدولار خلال الأيام الماضية بعد وجود توقعات بتدخل البنك المركزي المصري، واتجاه غالبية المتعاملين إلى سياسة البيع قبل الشراء، لكن سرعة مفاجأة البنك المركزي بهذه القرارات للعاملين في سوق الصرف كبدت الجميع خسائر فادحة.

وأوضح أن هناك ملايين الدولار في السوق السوداء، ولا يوجد أمام التجار سوى العمل على تهريب هذه المبالغ، خاصة وأن البنوك بدأت تشدد إجراءاتها في الإيداع والسحب والتحويلات الخاصة بالدولار، وأيضا التدخل في الرقابة على حسابات شركات الصرافة بالبنوك.

بعد مرور عام .. إلى أين وصل مشروع المليون وحدة بمصر؟

الوحدات ستقام في 13 موقعا بمحافظات مصر

القاهرة - «العربية.نت»: مع اقتراب مرور نحو عام على الإعلان عن مشروع المليون وحدة سكنية لشركة أرابتك في مصر، الذي ستنفذه بالتعاون مع الهيئة الهندسية التابعة للقوات المسلحة، وما بين أخذ ورد بين الطرفين، فلم يتم حتى الآن التقدم خطوة في طريق التنفيذ على الرغم من حدوث تغييرات شملت أهداف المشروع من إسكان لمحدودي الدخل إلى إسكان لمتوسطي الدخل.. كما تغير الشركاء حيث تم تحويل المشروع إلى هيئة المجتمعات العمرانية التي لا تزال في مرحلة التفاوض حول الأرض وقيمتها.

وكان من المنتظر أن يبدأ التنفيذ في الربع الثالث من العام الماضي ولكن لم يحدث، وتم ربط ذلك بالمشاكل الإدارية التي مرت بالشركة الإماراتية واستقالة العضو المنتدب الرئيس التنفيذي حسن إسميك ثم المفاوضات الجارية مع هيئة المجتمعات العمرانية.

وقال المهندس أمين عبدالمنعم - نائب وزير الإسكان لتطوير وتنمية المدن الجديدة «جاري التفاوض وقد أرسلت الشركة التكاليف والعروض ونبحث حاليا الحصة العينية للهيئة، مقابل الأرض وسيتم التوقيع قريبا». ويستهدف المشروع إنشاء وتمويل مليون وحدة سكنية كاملة المرافق والخدمات على مدى خمس سنوات بتكلفة استثمارية تبلغ 280 مليار جنيه، حيث ستقام الوحدات في 13 موقعا بمحافظات مصر بإجمالي مساحة 160 مليون متر.

اتفاق الحكومة المصرية مع أرابتك في حال التوقيع سيكون نموذجا لمطورين عقاريين آخرين للدخول في مشروعات بنفس الشروط ولكن مع مطالب بإزالة بعض العقبات.

وقال عضو مجلس إدارة شركة مدينة نصر للإسكان شريف الأخضر «الاتفاق مع تحديد أسعار الوحدات ليس مشكلة بشرط تحديد سعر الأرض والمرافق وغيره».

أيام قليلة وتنتهي هيئة المجتمعات العمرانية من شروط التعاقد مع أرابتك ليتحدد موعد لبدء المشروع الذي يترقبه السوق المصري سواء العملاء الذين ينتظرون وحدات جديدة وأيضا شركات عاملة في السوق في ضوء إلزام الحكومة المصرية أرابتك باستخدام مواد خام محلية ومقاولين مصريين.

النفط الخام يشهد أكبر انتعاش له منذ 17 عاماً

حققت السلع عودة قوية خلال الأسبوع الماضي مع عودة مؤشر بلومبيرج للسلع بنسبة 2.3% والتي تمثل أفضل نتيجة أسبوعية خلال 18 شهر، وشهدنا الأرباح عبر معظم القطاعات بعيداً عن المعادن الثمينة وبالأخص الماشية الحية.

فقد أثارت المواقف القصيرة المفرطة في اليورو انتعاشاً نصف أسبوعي مد يد العون إلى القطاع ككل. لكن ومع إصدار الولايات المتحدة تقرير عمل قوي آخر، عاد القطاع للهبوط مرة أخرى.

واستمر قطاع الطاقة في جذب معظم الانتباه حيث كان من الممكن أن ترتفع القفزة المقدرة بنسبة 5.2% في حال لم تؤدي إلى استمرار الضعف في الغاز الطبيعي. وحافظ خام برنت على مساره الصحيح ليسجل أفضل أداء أسبوعي له منذ أكتوبر 2009 وأفضل أسبوعين متتاليين منذ 17 سنة، ولم يكن الانتعاش في هذا الأسبوع موازيا لخامي النفط اللذان تراوحا مجتمعين بأكثر من 22 دولار أمريكي للبرميل ضمن مجال 10 دولار للبرميل، وكنتيجة لهذه التحركات العنيفة، ارتفع التقلب إلى أعلى مستوى له في ست سنوات إلى 63%. كما شهدت المعادن الثمينة أسبوعا هادئا لغاية تقرير العمل الصادر يوم الجمعة، وإلى ذلك الحين ومع إيجادها للدعم من ضعف الدولار مقابل تناقص مخاطر الواقعة، علقت المعادن الثمينة بين سندان لجنة السوق الفيدرالية المشتركة ومطرقة خطر التسييل الطويل بعد البيع القوي خلال يناير.